قراءة نقدية لمعايير الجودة والاعتماد في برامج الدراسات العليا: تجربة المركز الوطني لضمان الجودة والاعتماد في ليبيا (2012-2023م)

الاستـــلام: 30 /ابريل/2026
التحكيم: 19/ مايو/2026
القبـــــول: 20/مايو/2026

حسين سالم مرجين [1،*]
سالمة إبراهيم بن عمران [1]

© 2026 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

©2026 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

[1] قسم علم الاجتماع، كلية الأعضاء، جامعة طرابلس، طرابلس-ليبيا.
* عنوان المراسلة: h.morjeen@uot.edu.ly

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v18i65.3859

قراءة نقدية لمعايير الجودة والاعتماد في برامج الدراسات العليا: تجربة المركز الوطني لضمان الجودة والاعتماد في ليبيا (2012–2023م)

الملخص:

استقصت هذه الدراسة واقع معايير الجودة والاعتماد البرامجي في الدراسات العليا بليبيا خلال الفترة (2012–2023)، في ظل نمو مطرد واجه تحديات بنيوية وإجرائية. تكمن إشكالية البحث في الفجوة بين التوسع الكمي للبرامج وبين كفاءة المعايير المطبقة، حيث تكشف الدراسة عن تجاوز الأطر القانونية في إجراءات فتح البرامج، وعن ضبابية المؤشرات الناتجة عن ضعف موثوقيتها واحترافية صياغتها. كما تبرز الدراسة خللًا جوهريًا يتمثل في غياب التخصصية؛ إذ تم إسناد بناء أدلة الجودة لفرق غير متخصصة قامت بتوحيد معايير التعليم العام والعالي، مما أضعف الخصوصية البحثية للدراسات العليا.

وتخلص الدراسة إلى أن معالجة هذه الفجوة تتطلب: إعادة تنظيم منظومة صناعة المعايير، وتعزيز دقة المؤشرات وقابليتها للقياس، وتحسين آليات التنسيق المؤسسي بين الوزارة ومركز ضمان الجودة، بما يرفع من مستوى الشفافية والاتساق الإجرائي.

وتوصي الدراسة بضرورة إعادة تشكيل فرق عمل تخصصية لصناعة المعايير، وتبسيط المؤشرات لتقليل العبء الإداري، مع أتمتة التنسيق بين الوزارة ومركز ضمان الجودة لضمان الشفافية، وربط مخرجات البحث العلمي بمتطلبات التنمية وسوق العمل.

الكلمات المفتاحية: **الجودة، الاعتماد البرامجي، الدراسات العليا، ليبيا، التحديات البنيوية.**

مقدمة الدراسة

يُعدُّ التعليم العالي أحد الركائز الأساسية لبناء المجتمعات وتطورها، لدوره الجوهري في تحقيق التنمية المستدامة القائمة على المعرفة والكفاءات البشرية المؤهلة. فمؤسسات التعليم العالي، وفي طليعتها الجامعات، تمثل منطلقًا لتطوير مجالات الحياة المختلفة، لا سيما بعد تبنيها مفاهيم الجودة والتميز.

ومن هنا؛ تبرز أهمية الجامعات في تعزيز التواصل بين الأوساط الأكاديمية والمجتمع، إذ يقع على عاتقها الدور الأكبر في نشر الثقافة، ورفد سوق العمل بالكفاءات المدربة في شتى حقول المعرفة.وفي هذا السياق، تمثل برامج الدراسات العليا عاملًا مهمًا في إصلاح المجتمعات؛ إذ تشكل البحوث المنبثقة عنها قيمةً علميةً وفكريةً تسهم نتائجها في مواكبة تطورات العصر، وبما يتسق مع خطط التنمية. وقد تعاظمت أهمية هذه البرامج نتيجة تبنيها نهجًا تفاعليًا مع المجتمع، مما استوجب منحها مزيدًا من الاهتمام والارتقاء بمعايير جودتها.

وقد تجلّى هذا الاهتمام عبر توظيف مؤشرات الجودة والاعتماد في أداء ومخرجات الدراسات العليا؛ لرفع كفاءة التعلم وتحسين الممارسات التعليمية. إن تطوير هذا القطاع يتطلب فكرًا استراتيجيًا يستثمر في الجودة والابتكار، باعتباره رافدًا أساسيًا للتنمية. ولكي تؤدي الجامعة دورها المنشود في تلبية احتياجات المجتمع، لا بد من إخضاعها لعملية تخطيط فعّالة تهدف إلى تعزيز كفاءتها الداخلية والخارجية، مع التركيز على تحليل نقاط القوة والضعف واستشراف الفرص المستقبلية. وختامًا، فإن الارتقاء بالدراسات العليا وفق منهجٍ علمي يفرض تقويمها في ضوء معايير محددة؛ لقياس مستوى الأداء الفعلي وضمان جودته.(4)

ونظرًا لطبيعة السياسات العامة التي تحكم أنشطة ووظائف برامج الدراسات العليا، بات من الضروري إيجاد أنموذج تقييمي خاص يتضمن معايير تتواءم مع تلك السمات، تماشيًا مع توجهات وزارة التعليم العالي نحو تحديث معايير الاعتماد لضمان الجودة الأكاديمية ومواجهة التحديات المعاصرة.

يُعدُّ الاعتماد البرامجي سياسةً أساسيةً لتجويد التعليم، ومرحلةً تاليةً للاعتماد المؤسسي تعنى بتقييم مخرجات البرامج الأكاديمية (مناهج، وكفاءة تدريسية، وبيئة بحثية)؛ لضمان استيفائها معايير التميز.

وفي السياق الليبي، شهدت الفترة (2012-2023م) طفرةً كميةً ومؤسسيةً في الدراسات العليا، تمثلت في تنامي أعداد الملتحقين، واستحداث البرامج، وتطوير اللوائح المنظمة. إنَّ هذا التحول البنيويَّ يستدعي مراجعةً دوريةً وشاملةً للمعايير الحالية؛ لضمان قدرتها على استيعاب هذا التطور وتحقيق الأهداف المنشودة.

إشكالية الدراسة

رغم الطفرة الكمية والتوسع المؤسسي في قطاع الدراسات العليا بليبيا، يواجه هذا النمو فجوةً إجرائيةً ومعياريةً تحول دون تحقيق الجودة المنشودة للمخرجات (المتغير التابع). وتتبلور المشكلة في عدم الاتساق بين ممارسات فتح البرامج وبين معايير الاعتماد المعتمدة، خاصة في ظل تذبذب القرار الإداري، وضبابية الإجراءات، وتباين كفاءة فرق التدقيق (المتغيرات المستقلة). إن هذا التباين يحول الجودة إلى مجرد إجراءات ورقية، مما يؤثر سلبًا على كفاءة العملية التعليمية والبحثية، ويضع المعايير الحالية أمام تحدٍّ حقيقي في مدى استجابتها لمتطلبات التنمية. وبناءً عليه، تستوجب المرحلة الراهنة تشخيص التحديات البنيوية؛ لصياغة رؤية تضمن كفاءة مخرجات هذه البرامج.

السؤال المحوري:إلى أي مدى استجابت معايير المركز الوطني لضمان الجودة لخصوصية البحث العلمي ومتطلباته في برامج الدراسات العليا بليبيا؟

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v18i65.3859

وينبثق عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو الواقع الراهن لمعايير برامج الدراسات العليا في ليبيا؟
2. ما هي التحدّيات البنيوية والإجرائية التي تواجه معايير البرامج الدراسية للدراسات العليا في ليبيا؟
3. ما هي الرؤى المستقبلية الممكنة لتطوير معايير ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي في ليبيا؟

أهداف الدراسة:

يُمكن تحديد أهداف الدراسة على النحو التالي:

1. تقديم نظرة شاملة على معايير الجودة والاعتماد في برامج الدراسات العليا وفقًا للمركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية في ليبيا.
2. رصد أهم التحديات البنيوية والإجرائية التي تواجه معايير برامج الدراسات العليا.
3. تقديم رؤية نقدية تسهم في اقتراح مسارات للتحسين والتطوير.

أهمية الدراسة:

1. تساهم الدراسة في سد الفجوة المعرفية المتعلقة بمعايير جودة الدراسات العليا في البيئة الليبية؛ كونه موضوعًا يتطلب مزيدًا من التأصيل والبحث.
2. تقدم إطارًا تحليليًا يربط بين معايير الاعتماد البرامجي وجودة المخرجات البحثية، مما يفتح آفاقًا لبحوث مستقبلية حول حوكمة التعليم العالي.
3. توفر رؤيةً نقديةً وتوصيات إجرائية لوزارة التعليم العالي ومركز ضمان الجودة، تهدف إلى تطوير سياسات فتح واعتماد البرامج العلمية.
4. تساهم في الارتقاء بالبحث العلمي عبر التأكيد على أن المعايير هي أداة لتأهيل كوادر وطنية قادرة على قيادة التنمية، وليست مجرد إجراءات ورقية.
5. تكتسب الدراسة أهميتها من توقيتها؛ كونها تأتي استجابةً للنمو المطرد في برامج الدراسات العليا بليبيا (2012-2023)، مما يستلزم ضبط هذا التوسع بمعايير نوعية دقيقة.

منهجية الدراسة:

استنادًا إلى الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها؛ اعتمدت منهجية الدراسة على تحليل المضمون، من خلال استعراض التقارير والوثائق والمعايير الصادرة عن المركز الوطني لضمان وجودة المؤسّسات التعليمية والتدريبية، بما في ذلك: التقارير السنوية التي توضح مدى تحقيق البرامج والأداء التعليمي وفقًا للمعايير المحددة، وكذلك المعايير التي أصدرها المركز خلال الفترة من 2012 إلى 2023م، وذلك لفهم سياق وآلية تطبيقها.

بالتالي تستند هذه الدراسة على التحليل العمودي (التطوري) للتجربة الليبية عبر ثلاث محطات زمنية مفصلية (2012، 2016، 2023). ونظراً لأن التجربة الليبية تعد من أوائل التجارب العربية في إصدار معايير متخصصة للدراسات العليا، فقد آثرت الدراسة تأسيس قاعدة بيانات تاريخية ومؤسسية للفهم الداخلي أولاً، حيث لا يوجد تتبع بحثي سابق لهذه المراحل محلياً. ومع ذلك، فإن الدراسة تضع هذا المسار التطوري كمدخل مرجعي يمهد

في مراحل بحثية مستقبلية لإجراء مقارنات أفقية مع تجارب إقليمية (كالأردن والسعودية)، مما يتيح حينها قياس الفجوة مع المعايير الدولية بناءً على أرضية صلبة من الفهم الموثق للواقع المحلي.

أولاً: أهم مؤشرات تدقيق محاور الاعتماد البرامجي لبرامج الدراسات العليا الصادرة في العام 2012م:-

في ليبيا، تأسس المركز الوطني لضمان الجودة في العام 2006م، وذلك بناءً على القرار رقم (164) لسنة 2006م، الصادر عن اللجنة الشعبية العامة (سابقًا)؛ حيث حدد القرار أهم أهداف المركز في الآتي (5):

1. نشر ثقافة الجودة والتطوير المستمر والتقويم والاعتماد بين الأوساط الجامعية الأكاديمية وبين كافة شرائح المجتمع والجهات ذات العلاقة.
2. اقتراح السياسة العامة لتقويم الأداء وضمان الجودة والاعتماد لكافة مؤسّسات التعليم العالي.
3. وضع أسس ومعايير وشروط التقويم والاعتماد الأكاديمي وتعديلها وتطويرها في ضوء السياسة العامة للتعليم العالي وحسب التطورات العلمية والتقنية ذات التأثير على مؤسّسات التعليم العالي، وصياغة الضوابط التي تكفل تطبيقها فى مؤسّسات التعليم العالي المختلفة، واتخاذ القرارات باعتماد مؤسّسات التعليم العالي واعتماد برامجها طبقًا لهذه الأسس والمعايير.
4. إنشاء نظام موحد ملزم لجميع مؤسّسات التعليم العالي.
5. تعريف المجتمع ومؤسّساته المختلفة بواقع المؤسّسات التعليمية من حيث جودة المستوى التعليمي وكفاءته، وتعزيز ثقة المجتمع بهذه المؤسّسات.
6. تحقيق التميّز والكفاءة والجودة في الأداء في كافة العناصر المكونة لمؤسّسات التعليم العالي.
7. تشجيع المؤسّسات التعليمية على التطوير والتحسين المستمرين لأنشطتها وبرامجها التعليمية والتدريبية المختلفة.

في سياق اعتماد برامج الدراسات العليا، قام المركز في العام 2012م بإصدار معايير خاصة تحت مُسمّى مؤشرات تدقيق محاور الاعتماد البرامجي لبرامج الدراسات العليا، ثم أصدر المركز في سنة 2016م معايير جديدة تحمل عنوان معايير الاعتماد البرامجي - برامج الدراسات العليا، وفي سنة 2023م أصدر المركز مجموعة جديدة من المعايير للاعتماد البرامجي تحت مُسمّى اعتماد برامج الدراسات العليا.

أصدر المركز عام 2012م أولى معايير الدراسات العليا، وتضمنت (114) مؤشرًا موزعة على خمسة محاور؛ يشتمل كل منها على أبعاد تفصيلية تضبط عمليات القياس والتقييم. وهي على النحو الآتي (1):

المحور الأول: مواصفات البرنامج التعليمي

- البعد الأول: الرؤية والرسالة والأهداف والتخطيط: (11) مؤشرًا
- البعد الثاني: المعايير الأكاديمية: (7) مؤشرات
- البعد الثالث: المنهـــــــاج: (7) مؤشرات
- البعد الثالث: المخرجـــــــات: (10) مؤشرات

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v18i65.3859

المحور الثاني: اللوائح والنظم التعليمية

- **البعد الأول: لوائح ونظم تعليمية خاصة بالطلبة: (4) مؤشرات**
- **البعد الثاني: لوائح ونظم تعليمية خاصة بأعضاء هيئة التدريس: (6) مؤشرات**

المحور الثالث: المصادر والوسائل التعليمية

- **البعد الأول: أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة: (6) مؤشرات**
- **البعد الثاني: خدمات الدعم التعليمية: (6) مؤشرات**
- **البعد الثالث: المرافق: (4) مؤشرات**

- المحور الرابع: الإدارة الأكاديمية

- **البعد الأول: التنظيم الإداري: (4) مؤشرات**
- **البعد الثاني: التوثيق والمعلومات والنشر: (8) مؤشرات**

المحور الخامس: ضمان الجودة والتحسين المستمر

- **البعد الأول: جودة البرنامج: (3) مؤشرات**
- **البعد الثاني: أعضاء هيئة التدريس: (8) مؤشرات**
- **البعد الثالث: الطلاب: (6) مؤشرات**
- **البعد الرابع: المنهاج: (6) مؤشرات**
- **البعد الخامس: خدمات الدعم التعليمية: (3) مؤشرات**
- **البعد السادس: اللوائح والإجراءات: (4) مؤشرات**
- **البعد السابع: المخرجات: (7) مؤشرات**

وبشكل عام يُمكن تحديد أبرز المؤشرات لكل محور وأبعاده المعتمدة لتدقيق الاعتماد البرامجي لبرامج الدراسات العليا في الآتي (1)

- المحور الأول: مواصفات البرنامج التعليمي:-

- **وضوح الرؤية والرسالة والأهداف**
- **توافق المنهاج مع المعايير الأكاديمية**
- **تحديد مخرجات التعلّم بوضوح**

- المحور الثاني: اللوائح والنظم التعليمية:-

- **وضوح إجراءات القبول والتسجيل**
- **وجود آليات للإرشاد الأكاديمي**
- **تنظيم لوائح متعلقة بأعضاء هيئة التدريس**

- المحور الثالث: المصادر والوسائل التعليمية:-

- **توافر أعضاء هيئة التدريس مؤهلين**
- **وجود موارد تعليمية كافية**
- **تقديم خدمات دعم تعليمية فعّالة**

- المحور الرابع: الإدارة الأكاديمية:-
• وجود تنظيم إداري فعّال
• توثيق الإجراءات والسياسات الأكاديمية
• وجود نظام لمتابعة الأداء الأكاديمي
- المحور الخامس: ضمان الجودة والتحسين المستمر:
• تنفيذ دراسات ذاتية لتقييم الأداء
• وجود آليات لجمع وتحليل البيانات
• تعزيز ثقافة التحسين المستمر في البرنامج

آليات تقييم مؤشرات الاعتماد البرامجي للدراسات العليا الصادرة في العام 2012م:

تعتمد آليات تقييم الاعتماد البرامجي نظامًا رقميًا بإجمالي (3000) درجة، توزع على محاور رئيسة تشمل: مواصفات البرنامج، واللوائح، والمصادر التعليمية. ويتضمن كل محور بنودًا داعمة تحدد النقاط الممنوحة بناءً على الأهمية النسبية لكل منها.

توفر هذه الآليات هيكلًا واضحًا لتقييم الأداء، مما يُمكن البرامج من تحديد فجواتها بدقة؛ حيث يتدرج مقياس النقاط من (0) (انعدام الجودة) إلى (5) (مستوى متميز). ويُمنح الحد الأعلى (5 نقاط) للممارسات النموذجية التي تعدُّ مثالًا يُحتذى به، في حين تتوزع بقية النقاط لتشمل: (4) للممارسات الجيدة جدًا، و(3) للسليمة، و(2) لما دون المتوسط، وصولًا إلى (1) للمستوى الضعيف. ويُساهم هذا التنوع الرقمي في تمييز فئات الأداء، ومنح البرامج فهمًا دقيقًا لمستوى إنجازها الفعلي.

تمثل مدة الاعتماد عنصرًا أساسيًا في آليات التقييم، إذ تتحدد طرديًا مع نسبة النقاط المحققة؛ فبينما يُمنح الاعتماد لمدة خمس سنوات عند تحقيق (95٪ - 100٪)، تتقلص المدة إلى سنتين أو يُحجب الاعتماد في حال رصد مواطن ضعف جوهرية. وبذلك، تعكس هذه المدة مؤشرًا حيويًا لمدى امتثال البرنامج لمتطلبات الجودة التعليمية والإدارية. ورغم ما تتيحه هذه الآليات من هيكل تقييم واضح يعزز الشفافية والتحسين المستمر، إلا أنها لا تخلو من قصور يتطلب المعالجة، خاصة في منهجية المفاضلة بين المحاور وتحديد أولويات التطوير.

لكن، يُلاحظ أن هناك نقصًا في التفسير الواضح لتوزيع النقاط؛ على الرغم من وجود جدول يوضح توزيع النقاط وتفسيرها، إلا أن عدم وجود معايير دقيقة لتحديد متى تمنح النقاط من (1) إلى (5) يُعتبر من مواطن الضعف، حيث يُترك الأمر في أيدي المدققين، مما قد يؤدي إلى تقييمات غير متسقة.

معايير الاعتماد البرامجي – برامج الدراسات العليا الصادرة في العام 2016م:

في سنة 2016م، صدر عن المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسّسات التعليمية والتدريبية معايير جديدة للاعتماد البرامجي للدراسات العليا، حيث تضمنت هذه المعايير عددًا من المؤشرات، بلغ مجموعها (114) مؤشرًا، وهي على النحو الآتي (2):

1. المعيار الأول: التخطيط والتنظيم الإداري – (14) مؤشرًا
2. المعيار الثاني: البرنامج التعليمي – (22) مؤشرًا
3. المعيار الثالث: هيئة التدريس والكوادر المساندة – (13) مؤشراً
4. المعيار الرابع: الشؤون الطلابية – (10) مؤشرات

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v18i65.3859

5. المعيار الخامس: المرافق وخدمات الدعم التعليمية – (17) مؤشرًا
6. المعيار السادس: البحث العلمي – (13) مؤشرًا
7. المعيار السابع: خدمة المجتمع والبيئة – (10) مؤشرات
8. المعيار الثامن: ضمان الجودة والتحسين المستمر – (15) مؤشرًا

أهم مؤشرات المعيار الأول: التخطيط والتنظيم الإداري

- أن تكون للبرنامج رؤية ورسالة وأهداف واضحة ومعلنة.
- أن تشمل الأهداف مخرجات التعلّم المستهدفة (ILO's).
- أن تكون الأهداف قابلة للقياس لتقييم الأداء.
- أن يلبي البرنامج احتياجات المجتمع وسوق العمل.
- أن يكون هناك تنظيم إداري يُحدد المسؤوليات والصلاحيات.
- أن تتوفر إجراءات واضحة لتقييم الأداء الإداري بشكلٍ منتظم.
- أن تكون هناك قنوات اتصال فعّالة بين الإدارة والعاملين والطلبة.

أهم مؤشرات المعيار الثاني: البرنامج التعليمي بشكلٍ عام

- يعتمد البرنامج على الاختصاصيين ذوي الدرجات العلمية المطلوبة.
- وجود إجراءات ملزمة لتسمية منسّق البرنامج.
- بناء البرنامج على دراسات تبيّن احتياجات المجتمع وسوق العمل.
- وجود شروط قبول واضحة للطلبة.
- استخدام طرق وأساليب تدريسية تتناسب مع أهداف البرنامج.
- وجود إجراءات تضمن تنوع طرق وأساليب تقييم الطلبة.
- وجود آلية لمراجعة وتحديث مكونات البرنامج بناءً على تقييمات سابقة.
- توفر دليل لكتابة الرسائل والأطروحات العلمية.

أهم مؤشرات المعيار الثالث: هيئة التدريس والكوادر المساندة بشكلٍ عام:

- توفر العدد الكافي من أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة.
- الالتزام بالتخصّصات والدرجات العلمية المناسبة لتدريس مقرّرات البرنامج.
- وجود إجراء محدد لاستقطاب أعضاء هيئة التدريس المتميزين.
- الاحتفاظ بملف أكاديمي لكل عضو هيئة تدريس يتضمن السيرة الذاتية والشهادات.
- وجود إجراء لقياس رضا أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساعدة.
- توفير خدمات تقنية ملائمة لأعضاء هيئة التدريس والمساعدين بشكلٍ مستمر.
- تحديد العلاقة بين الطالب وعضو هيئة التدريس بشكلٍ واضح.
- الالتزام بتحليل تقارير المقرّرات الدراسية واستخدام النتائج للتطوير.

أهم مؤشرات المعيار الرابع: الشؤون الطلابية بشكلٍ عام

- وجود وسائل واضحة للإعلان عن شروط قبول وتسجيل الطلبة.
- الالتزام بلوائح القبول والتسجيل المعمول بها.
- وجود إجراء لمراجعة إجراءات القبول والانتقال بشكلٍ دوري.
- الاحتفاظ بملف أكاديمي لكل طالب يتضمن التسجيل والنتائج.
- وجود إجراء لحماية وسرية سجلات أداء الطلاب.
- الاحتفاظ بنسخ احتياطية من سجلات الطلبة في مكانٍ آمن.
- توفير الإرشاد والدعم اللازم للطلبة للوصول إلى المصادر المطلوبة.
- ضمان توفير الموارد اللازمة للطلبة للقيام بالبحوث والدراسات.
- إجراء استطلاعات لآراء الطلبة حول أداء أعضاء هيئة التدريس.
- استخدام نتائج الاستطلاعات في عمليات التحسين والتطوير.

أهم مؤشرات المعيار الخامس: المرافق وخدمات الدعم التعليمية بشكلٍ عام

- توفر مبانٍ تحتوي على التجهيزات المناسبة لخدمة العملية التعليمية.
- وجود قاعات دراسية مجهزة تتلاءم مع أعداد الطلاب.
- تقديم المساعدة الفنية لأعضاء هيئة التدريس والطلاب لاستخدام الأجهزة والمعدات.
- توفير عدد كافٍ من المكاتب لأعضاء هيئة التدريس وفقًا للمعايير.
- وجود أماكن تخزين خاصة بالمواد التشغيلية لتلبية احتياجات العملية التعليمية.
- وجود خطة لإدارة المخاطر في المعامل والورش والمختبرات.
- توفير علامات ولوحات إرشادية داخل المرافق.
- وجود إجراءات واضحة للصيانة الوقائية والعلاجية في المعامل.
- توفير مكان يحتوي على عدد كافٍ من الكتب والمراجع والدوريات.
- وجود اشتراك مستمر في الدوريات وقواعد البيانات ذات العلاقة بالبرنامج.
- وجود صفحة مخصّصة للبرنامج على الموقع الإلكتروني للمؤسّسة.
- توفير العدد الكافي من أجهزة الحاسوب المجهزة بالبرمجيات اللازمة.
- توفير إمكانية الاتصال بالشبكة الدولية (الإنترنت).
- وجود إجراءات فعّالة لمعالجة والتخلص من النفايات والمخلفات.
- دور أعضاء هيئة التدريس في تحديد واقتناء الكتب والمصادر.
- توفير أدلة إرشادية لكيفية تشغيل واستخدام الأجهزة والمعدات.
- إجراء دوري لمعايرة الأجهزة والمعدات المستخدمة في المعامل.

أهم مؤشرات المعيار السادس: البحث العلمي بشكلٍ عام

- وجود إجراءات واضحة للقيام بالبحث العلمي وتحفيز الباحثين.
- وجود إجراء للتفاعل بين البحث العلمي وطرق وأساليب التعليم والتعلم.
- توفر قائمة محدثة لمنشورات البرنامج على الموقع الإلكتروني.

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v18i65.3859

- وجود إجراء للتعاون في مجال البحث العلمي مع الجامعات المحلية والدولية.
- تنظيم لقاءات علمية لمناقشة الأنشطة البحثية ودعوة متحدثين خارجيين.
- اهتمام البرنامج بالباحثين الذين قاموا بإنتاج أبحاث ذات قيمة مضافة.
- وجود إجراء لحصر وتصنيف الأبحاث والدراسات العلمية المنشورة.
- حصر ونشر أسماء أعضاء هيئة التدريس الذين أسهموا في التقييم والتحكيم العلمي.
- وجود مشاركات بحثية لأعضاء هيئة التدريس مع القطاع الصناعي والمؤسّسات.
- متابعة معدل الاستشهادات البحثية لأعضاء هيئة التدريس.
- إجراء لتفعيل الساعات البحثية لعضو هيئة التدريس لدعم البحث العلمي.
- توفير الدعم للباحثين في تقييم ونشر بحوثهم.
- ضمان توفير أدوات ومواد التشغيل اللازمة لإجراء البحوث.

أهم مؤشرات المعيار السابع: خدمة المجتمع والبيئة بشكلٍ عام

- وجود إجراء لتقديم خدمات ذات منفعة متبادلة مع المجتمع.
- إجراءات تدفع وتشجع أعضاء هيئة التدريس والطلبة على التواصل مع المجتمع المحلي.
- المشاركة مع مؤسّسات المجتمع في تخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية والاقتصادية والاجتماعية.
- وجود إجراءات توعوية للمحافظة على الطبيعة وحماية البيئة.
- توجيه البحوث والدراسات لحل مشاكل المجتمع والبيئة.
- إجراءات للمحافظة على المحيط البيئي من الملوثات.
- إجراء لاستطلاع رأي المجتمع في جودة خدمات المجتمع والبيئة.
- وجود إجراء للاستفادة من نتائج الاستطلاعات لتحسين الخدمات.
- إجراء للمساهمة العلمية في دراسة آثار الحروب والكوارث الطبيعية.
- إجراءات لنشر وتحديث إسهامات البرنامج في مجالات خدمة المجتمع والبيئة.

أهم مؤشرات المعيار الثامن: ضمان الجودة والتحسين المستمر بشكلٍ عام

- وجود نظام داخلي لضمان الجودة والتحسين المستمر.
- تعيين منسّق للجودة لإدارة تحسين جودة العملية البحثية والتعليمية.
- وجود إجراء يُمكّن منسّق الجودة من إعداد وصياغة تقرير الدراسة الذاتية للبرنامج.
- المشاركة في تطوير وتحديث مقرّرات البرنامج ومحتوياته.
- وجود إجراءات واضحة لضمان تعاون منسّق الجودة مع منسّقي الجودة في البرامج الأخرى.
- وجود إجراءات للاستفادة من نتائج عمليات التقييم في التطوير والتحسين.
- وجود إجراء لتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس.
- استخدام نتائج تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس لتحسين الأداء.
- مراجعة طرق وأساليب تقييم أداء الطلبة بشكلٍ دوريّ.
- إجراء دوري لتقييم الموارد لتحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية.
- وجود إجراء للتواصل مع إدارة المؤسّسة بشأن نتائج تقييم الموارد.

- إجراء لاستطلاع آراء الطلبة في العملية التعليمية والبحثية.
- استخدام نتائج استطلاعات الرأي لتحسين العمليات.
- وجود إجراءات واضحة لمتابعة الخريجين وآرائهم.
- استخدام آراء الخريجين وأرباب العمل لتحسين البرنامج التعليمي.

آليات تقييم مؤشرات الاعتماد البرامجي للدراسات العليا الصادرة في العام 2016م:

تعتمد عملية التقييم توزيع النقاط على كل معيار بشكلٍ منفصل؛ حيث تمنح (0) نقطة لعدم التحقق، وتتدرج من (1) إلى (4) لقياس مستوى الأداء الفعلي. ويُمثل هذا التدرج وسيلةً فعّالةً لتشخيص نقاط القوة والضعف، مع استبعاد المؤشرات غير المنطبقة لضمان دقة التقييم وعدم تشويشه ببيانات خارج السياق.

يتطلب نيل الاعتماد تحقيق مستوى أساسي بنسبة لا تقل عن (70٪) للمجموع الكلي، و(65٪) كحدٍّ أدنى لكل معيار؛ ضمانًا لالتزام البرنامج بمتطلبات الجودة المطلوبة. وتعدُّ مدة الاعتماد مؤشرًا حيويًا لامتثال البرنامج، إذ تمنح لمدة (3) سنوات للمستوى المقبول (بحاجة لتحسين)، و(4) سنوات للجيد (نتائج إيجابية)، بينما تمثل (5) سنوات المستوى الممتاز، مما يعكس التزامًا مؤسسيًا فائقًا بنواتج الجودة.

كما يُلاحظ أنَّ مقاييس التقييم (من 1 إلى 4) تفتقر إلى توصيف إجرائي واضحٍ ومحدد؛ حيث لا توجد معايير دقيقة تضبط آلية منح النقاط، مما يترك التقييم لتقدير المدققين الشخصي. إنَّ هذا القصور يُقوّض نزاهة وموثوقية النتائج، ويجعل من الضروري وضع معايير دقيقةٍ تعزز الشفافية وتضمن تقييمًا عادلًا وموضوعيًا يعكس واقع الجودة الفعلي.

تعدُّ آلية ربط مدة الاعتماد بمستوى الجودة ركيزةً تحفيزيةً في معايير 2012م، إلا أنَّ إصدار 2016م تبنى الفكرة ذاتها دون توثيق مصدرها الأصلي؛ مما يُمثل نقصًا في الدقة المرجعية

معايير الاعتماد البرامجي – برامج الدراسات العليا الصادرة في العام 2023م

في سنة 2023م، أصدر المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسّسات التعليمية والتدريبية معايير جديدة للاعتماد البرامجي للدراسات العليا، تضمنت هذه المعايير عددًا من المؤشرات بلغ مجموعها (139) مؤشرًا، وهي على النحو التالي (3):

1. المعيار الأول – التخطيط والتنظيم الإداري: (16) مؤشرًا
2. المعيار الثاني - البرنامج التعليمي: (19) مؤشرًا
3. المعيار الثالث - هيئة التدريس والكوادر المساندة: (21) مؤشرًا
4. المعيار الرابع - الشؤون الطلابية: (16) مؤشرًا
5. المعيار الخامس - المرافق وخدمات الدعم: (18) مؤشرًا
6. المعيار السادس - البحث العلمي: (21) مؤشرًا
7. المعيار السابع - خدمة المجتمع والبيئة: (13) مؤشرًا
8. المعيار الثامن - ضمان الجودة والتحسين المستمر: (15) مؤشرًا

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v18i65.3859

أهم مؤشرات كل معيار من المعايير الثمانية للاعتماد البرامجي للدراسات العليا بشكلٍ عام

- **المعيار الأول - التخطيط والتنظيم الإداري:**
- **وجود رؤية ورسالة وأهداف معتمدة.**
- **تنظيم إداري يحدد الصلاحيات والمسؤوليات.**
- **إجراء لمراجعة وتحديث الأداء بشكل دوري.**

- **المعيار الثاني - البرنامج التعليمي:**
- **بناء البرنامج على دراسات توضح احتياجات المجتمع.**
- **شروط قبول واضحة وإجراءات مراجعة دورية.**
- **وصف دقيق للمقرّرات الدراسية.**

- **المعيار الثالث - هيئة التدريس والكوادر المساندة:**
- **عدد كافٍ من أعضاء هيئة التدريس.**
- **التخصّصات والدرجات العلمية المناسبة.**
- **إجراءات للاختيار والتعاقد مع المتميزين.**

- **المعيار الرابع - الشؤون الطلابية:**
- **شروط ومتطلبات واضحة للقبول.**
- **دليل أكاديمي يوضح متطلبات المقرّرات.**
- **حماية وسرية معلومات أداء الطلاب.**

- **المعيار الخامس - المرافق وخدمات الدعم:**
- **توفر مباني وتجهيزات مناسبة.**
- **قاعات دراسية ومعامل مجهّزة.**
- **نظام لصيانة المرافق والمعدات.**

- **المعيار السادس - البحث العلمي:**
- **خطة واضحة للبحث العلمي.**
- **إجراء للتعاون مع المؤسّسات المحلية والدولية.**
- **تقييم جودة الأبحاث والاستشهادات.**

- **المعيار السابع - خدمة المجتمع والبيئة:**
- **خطة لتنفيذ خدمات ذات منفعة للمجتمع.**
- **مساهمة في المشاريع التنموية.**

• توعية المجتمع بأهمية حماية البيئة.

- المعيار الثامن - ضمان الجودة والتحسين المستمر:
• نظام داخلي لضمان الجودة.
• منسّق للجودة لتحسين العملية التعليمية.
• استطلاع آراء الطلاب والخريجين.

آليات تقييم مؤشرات الاعتماد البرامجي للدراسات العليا الصادرة في العام 2023م

تتضمن آليات تقييم الأداء في الاعتماد البرامجي للدراسات العليا لعام 2023م توزيع النقاط على كل معيار بشكلٍ منفصل، حيث يتم تحديد صفر (0) نقطة لعدم تحقق المؤشر، بينما تتراوح النقاط من (1) إلى (4) لتعكس مستوى الأداء المتحقق. ومع ذلك، يجب التأكيد على أن آليات التقييم لمعايير 2023م لا تزال كما هي في معايير 2016م، مما يعني استمرار مواطن الضعف الموجودة.

وهذا يعني أن مشكلة عدم وجود تفسير واضح لتوزيع النقاط من (1) إلى (4) لا تزال قائمة، حيث لا توجد معايير دقيقة تحدد متى يُعطى كل نقطة، ويُؤثر هذا النقص سلبًا على نزاهة وموثوقية التقييم، مما يبرز أهمية وضع معايير واضحة لتعزيز الشفافية وضمان تقييم عادل وموضوعي.

أهم البرامج التي تحصلت على الاعتماد البرامجي في الدراسات العليا بالجامعات الليبية الحكومية

قبل استعراض البرامج المتحصلة على الاعتماد، نفصّل مراحل دورة حياة ملف الاعتماد البرامجي، والتي يمكن رصد مسارها الإجرائي في المحطات التالية:

1. مرحلة الجهوزية والتقييم الذاتي (الجامعة): يتولى القسم العلمي المختص إعداد دراسة التقييم الذاتي للبرنامج، مع حصر الأدلة والمؤشرات المستوفية لمعايير الجودة، وضمان مواءمتها مع اشتراطات ومتطلبات الوزارة.
2. مرحلة التقديم والطلب (الازدواجية الإجرائية): تحيل الجامعة خطاباً رسمياً للوزارة مشفوعاً بالملف وتوصية بالفتح. وتبرز هنا إشكالية جوهرية؛ إذ غالباً ما تصدر الوزارة قراراً بفتح البرنامج قبل إحالة ملفه إلى مركز ضمان الجودة. ويمثل هذا الإجراء مخالفة صريحة لنص المادة (58) من قانون التعليم رقم (18) لسنة 2010م، التي تشترط أن "يصدر الترخيص بقرار من الجهة المختصة بناءً على تقرير مركز ضمان الجودة، بعد التأكد من استيفاء شروط القيام بهذا النشاط"(6). فصدور القرار قبل التحقق الفني يعكس خللاً بنيوياً وتشتتاً في الصلاحيات الإجرائية.
3. مرحلة التدقيق المكتبي (المراجعة الإدارية): يتولى المركز الوطني لضمان الجودة فحص وثائق الملف شكلياً وإدارياً، للتأكد من اكتمال المسوغات قبل إحالتها إلى الفرق الفنية المختصة لتقييم مدى مطابقتها للمعايير المعتمدة.
4. مرحلة التقييم والتحقق الميداني: يتم تشكيل فريق تدقيق متخصص للقيام بزيارة ميدانية للمؤسسة، تهدف إلى مطابقة بيانات الملف بالواقع الفعلي، ومعاينة البنية التحتية، والتجهيزات المكتبية، والتحقق من الكفاءة العلمية لهيئة التدريس.

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v18i65.3859

5. **مرحلة التقرير الفني والتوصية:** يرفع فريق التدقيق تقريراً ختامياً يتضمن تشخيصاً لنقاط القوة والضعف، مشفوعاً بتوصية فنية (منح الاعتماد، منح مشروط، أو الرفض)، وتحال هذه التوصية إلى إدارة المركز لاتخاذ القرار.
6. **مرحلة الاعتماد النهائي وإصدار القرار :** تنتهي الدورة باعتماد مدير عام المركز لنتائج التقرير، وبناءً عليه تمنح شهادة الاعتماد البرامجي للبرنامج المستهدف..

شكل رقم (1) يوضح مراحل دورة حياة ملف الاعتماد البرامجي

وفي هذا السياق، تظهر بيانات المركز الوطني لضمان الجودة محدودية اعتماد برامج الدراسات العليا، حيث لا يتجاوز عدد البرامج المعتمدة برامجيًا أصابع اليدين، رغم وجود 113 برنامج دكتوراه و305 برامج ماجستير. تعكس هذه الفجوة واقعًا معقدًا في جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في ليبيا. يمكن الاطلاع على التفاصيل في تقرير المؤسّسات الحكومية المعتمدة 2025.

ففي جامعة طرابلس، نجد أن برامج الماجستير تقتصر على واحد فقط في علوم المختبرات الطبية، بينما لا توجد أيّ برامج معتمدة في مرحلة الدكتوراه، هذا الواقع يطرح تساؤلات حول جودة البرامج التعليمية المقدمة، ومدى توافقها مع المعايير الصادرة عن المركز الوطني لضمان الجودة.

أما جامعة مصراته، فهي تظهر تنوعًا أكبر، حيث تضم برنامجين في الماجستير: واحد في علم الاجتماع وآخر في اللغة الإنجليزية، بالإضافة إلى برنامج دكتوراه في اللغة العربية وآدابها. ورغم هذا التنوع، يبقى السؤال مطروحًا: هل تلبّي هذه البرامج المعايير المطلوبة للاعتماد البرامجي؟ إن وجود برامج معتمدة في مجالات محددة قد يشير إلى تركيز الجامعة على تحقيق الجودة في بعض التخصّصات، ولكنه أيضًا يُثير تساؤلات حول البرامج الأخرى التي لم تتمكن من الحصول على الاعتماد.

وفي جامعة بنغازي، فإن الوضع مشابه إلى حدٍ ما، حيث تتوفر برامج متعددة في الماجستير في مجال الطب البشري، مما يُظهر تركيز الجامعة على هذا التخصّص الحيوي. ومع ذلك، فإن الاعتماد البرامجي في دكتوراه أمراض النساء والتوليد فقط يُبرز الحاجة إلى المزيد من الجهود لتحسين جودة البرامج الأخرى، خاصةً في ظل التنافس المتزايد في مجالات الطب.

هذا التفاوت في الاعتماد يُظهر مفارقة واضحة بين العدد الإجمالي للبرامج التعليمية ومستوى الجودة الموثق من خلال الاعتماد البرامجي، الذي يُعدّ معيارًا مهمًا للجودة، ويمكن أن يكون له تأثير كبير على سمعة الجامعات وقدرة خريجيها على المنافسة في سوق العمل.

إن قلة البرامج المعتمدة قد تعني وفقًا للسياق الدولي للاعتماد بأن العديد من الطلبة قد يتخرجون بشهادات قد لا تكون معترف بها دوليًا، مما يحد من فرصهم في الحصول على وظائف مناسبة.

وفي هذا السياق، تطرح تساؤلات عديدة حول كيفية تقييم هذه البرامج وأسباب عدم قدرتها على تحقيق معايير الاعتماد. هل تعاني الجامعات من نقص في الموارد، أو من ضعف في الكوادر الأكاديمية، أو ربما من عدم توافق المناهج الدراسية مع المستجدات العلمية؟ هذه الأسئلة تحتاج إلى إجابات شاملة من وزارة التعليم العالي، وكذلك من القيادات الجامعية والمركز الوطني لضمان الجودة.

ولتجاوز هذه التحدّيات، ينبغي على القيادات الجامعية أن تبذل جهدًا أكبر لتحسين جودة التعليم في برامج الدراسات العليا من خلال تبنّي معايير أكاديمية وتطوير برامجها لتلبية احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية، ومن المهم أيضًا أن يتم تعزيز الشفافية في عملية الاعتماد، بحيث يكون لدى الطلبة معلومات واضحة حول البرامج المعتمدة وسبب عدم اعتماد الأخرى.

أهم التحدّيات التي تُواجه معايير الاعتماد البرامجي لبرامج الدراسات العليا

قراءة نقدية لمؤشرات تدقيق محاور الاعتماد البرامجي لبرامج الدراسات العليا الصادرة في العام 2012م:

تعتبر المؤشرات المعتمدة لتدقيق محاور الاعتماد البرامجي لبرامج الدراسات العليا في ليبيا خطوة مهمة نحو تحسين جودة التعليم العالي، وخاصةً برامج الدراسات العليا، وتعدّ هذه المؤشرات الأولى من نوعها في هذا المجال، وقد تمّ تصميمها لتكون الحد الأدنى المطلوب للبرامج، مما يعكس الحاجة الملحة لتطوير التعليم العالي في البلاد.

تجسد هذه المؤشرات محاولة للتعامل مع التحدّيات التي واجهت التعليم العالي بعد عام 2011م، حيث كانت هناك حاجة ماسة لوضع إطار عمل يتماشى مع المعايير الدولية. وبالتالي، كانت هذه المؤشرات تهدف إلى توفير مستوى أساسي من الجودة يُمكن الاعتماد عليه في تقييم برامج الدراسات العليا، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الوطنية والموارد المتاحة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من كونها خطوة إيجابية إلا أن هذه المؤشرات لم يتم تطبيقها لأسباب تتعلق بظروف الحرب الحاصلة في ليبيا بعد سنة 2014م، فضلًا عن التغييرات التي شهدتها إدارات المركز مما جعل هذه المؤشرات حبيسة المركز، بالرغم من ورش العمل التي تمّ تنفيذها لعدد من الجامعات الليبية حول تلك المؤشرات وآليات تنفيذها. كما أن العدد الكبير من المؤشرات، والذي يصل إلى (114) مؤشرًا، ربما أدى إلى تعقيد عملية التقييم، إذ يتطلب هذا العدد موارد كبيرة ووقتًا طويلاً لجمع البيانات وتحليلها، مما قد يحد من فعالية التطبيق العملي.

وفيما يتعلق بالمعايير الأكاديمية، يُعتبر وجود معايير معتمدة محليًا أو دوليًا نقطة إيجابية. ومع ذلك، يحتاج التحقق من التزام إدارة البرنامج بهذه المعايير إلى مزيد من الوضوح، فبينما تشير بعض المؤشرات إلى ضرورة وجود آليات لاختيار الموضوعات البحثية، فإن التفاصيل حول كيفية تنفيذ ذلك لم تكن كافية.

كذلك عند مناقشة المنهاج، تشير المؤشرات إلى ضرورة مواكبة المنهاج للتقدم المعرفي والتكنولوجي، لكن تبرز الحاجة إلى أن تتضمن المؤشرات آليات لتقييم فعالية هذا التقدم بشكل دوري.

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v18i65.3859

أما بالنسبة للمخرجات؛ فإن المؤشرات المتعلقة بتقييم إنجازات الخريجين تعتبر ضرورية. ومع ذلك، كانت هناك حاجة إلى أن تتضمن المعايير أيضًا آليات لجمع البيانات عن خريجي البرنامج، وكيفية تأثير البرنامج في نجاحهم المهني.

بشكل عام، تمثل هذه المعايير نقطة انطلاق مهمة نحو تحسين برامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية، إلا أنها كانت بحاجة إلى تطوير وتحسين لتلبية الاحتياجات المتغيرة للطلبة وللبرامج المراد تقييمها، فضلاً عن المتغيرات العلمية ومتطلبات سوق العمل والتنمية.

قراءة نقدية لمعايير الاعتماد البرامجي - برامج الدراسات العليا الصادرة في العام 2016م:

تعتبر معايير الاعتماد البرامجي لبرامج الدراسات العليا الصادرة في عام 2016م تطويراً لتعزيز جودة التعليم العالي، لكنها تعاني من بعض نقاط الضعف التي تتطلب معالجة دقيقة، من أبرز هذه النقاط العدد الكبير من المؤشرات الذي يصل إلى (144)، وهو ما يعكس نفس عدد المؤشرات السابقة في عام 2012م، وهذا يعكس عدم التقدم الكافي في تحسين وتبسيط المؤشرات، حيث كان من المتوقع تقليلها وتعزيز التنسيق بينها، مما يسهل عملية التقييم ويعُزّز فعالية البرامج، واستمرار العدد الكبير من المؤشرات يدل على الحاجة الملحة لإعادة تقييم الهيكل الحالي لضمان تحقيق الجودة المنشودة بشكل أكثر فعالية.

وضوح المؤشرات يُعدّ قضية مهمة أيضًا، فبعضها يفتقر إلى الدقة، مما يجعل من الصعب على القائمين على البرامج فهم كيفية تقييمها. على سبيل المثال المؤشر الذي يُشير إلى تحسين جودة التعليم يحتاج إلى تفاصيل حول كيفية قياس هذا التحسين، مثل تحديد نسبة زيادة النجاح في الاختبارات؛ فإذا كانت المؤشرات غير واضحة، فقد يؤدي ذلك إلى تقييمات غير دقيقة.

علاوةً على ذلك، تفتقر العديد من المؤشرات إلى التفاصيل اللازمة حول كيفية قياس الأداء، فعلى سبيل المثال، يجب أن يتضمن المؤشر الذي يتحدث عن تقييم فعالية المقرّرات آليات محددة، مثل استخدام استطلاعات رأي الطلبة بعد كل فصل دراسي، لأن وجود مثل هذه التفاصيل سيكون له تأثير كبير على دقة وفاعلية التقييم.

تعقيد بعض المؤشرات يُعدّ من المواضيع المهمة أيضًا، حيث تتطلب بعض المؤشرات تحليلات معقدة للبيانات، مما قد يصعب على الكوادر الأكاديمية تنفيذها. فعلى سبيل المثال، المؤشر الذي يتطلب تحليل بيانات الأداء الأكاديمي على مستوى المقرّر والبرنامج قد يكون مرهقًا؛ لذا يجب تبسيط هذه المؤشرات لتكون أكثر سهولة في الفهم والتنفيذ.

كما تفتقر المعايير أيضًا إلى الشمولية في بعض الجوانب، مثل التفاعل مع المجتمع أو التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس؛ فإذا كانت المعايير تركّز فقط على الأداء الأكاديمي دون ذكر تشجيع أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في ورش عمل تطوير مهني، فإنها تفوت جانبًا مهمًا من تحسين جودة التعليم.

وتثير استجابة المؤشرات قضايا أخرى أيضًا، حيث قد لا تكون مرنة بما يكفي لتلائم التغيرات في احتياجات الطلبة أو السوق. فمثلًا، المؤشر الذي ينص على تقديم المقرّرات بنفس الشكل كل عام قد يتعارض مع ضرورة تحديث المقرّرات بناءً على احتياجات سوق العمل المتغيرة.

من الملاحظ أيضًا أن تقييم المؤشرات المعتمد لم يوضح كيفية قياس التقييم من (1) إلى (4)، مما يترك الأمر للمدققين ليحددوا الدرجات، هذا الأمر يفتح المجال للتفاوت في منح الدرجات بدون وجود أيّ مرجعية

واضحة؛ فإذا لم تكن هناك معايير دقيقة تحدد متى يمكن منح درجة معينة، قد يؤدي ذلك إلى تقييمات غير متسقة تؤثر سلبًا على مصداقية الاعتماد.

هناك أيضًا نقص في التوجيه العملي، إذ تفتقر العديد من المؤشرات إلى إرشادات واضحة حول كيفية تنفيذها، فالمؤشر الذي يتحدث عن تحسين تجربة الطالب قد يكون غير فعّال إذا لم يُحدد كيف يمكن تحقيقه، لذلك فإن غياب الخطوات العملية أو أدوات تقييم يُسهم في عدم وضوح الرؤية للقائمين على البرامج.

علاوةً على ذلك، يبرز غياب التركيز على الابتكار كأحد العوامل المهمة، ففي عالم التعليم المتغير بسرعة من الضروري أن تتضمن المعايير مؤشرات تعزّز الابتكار وتعكس أهمية التجديد في أساليب التعليم، ووجود مؤشرات تدعو إلى تطوير أساليب جديدة، مثل التعليم القائم على المشاريع أو التعلمّ المدمج، قد يُسهم في تحسين جودة التعليم.

أيضًا، يُلاحظ ضعف الربط بين البحث والتدريس، وعلى الرغم من أن البحث يُعتبر جزءًا أساسيًا من التعليم العالي، فإن المعايير تفتقر إلى مؤشرات تعزّز هذا الربط، وينبغي أن تتضمن المعايير كيفية استفادة الطلبة من أبحاث أعضاء هيئة التدريس، ودمج نتائج البحث في المواد الدراسية.

كما أن غياب آلية المتابعة يُعدّ من الجوانب الأخرى التي تحتاج إلى تحسين؛ فعلى الرغم من وجود عدد كبير من المؤشرات، إلا أنه لا توجد آليات واضحة لمتابعة تنفيذها وتقييم فعاليتها على المدى الطويل، فيجب أن تتضمن المعايير طرقًا لمتابعة الأداء بشكل دوري لضمان استدامة الجودة.

كذلك يُظهر تحليل المؤشرات نقصًا في التعامل مع تأثيرات التكنولوجيا، بينما تؤثر التكنولوجيا بشكلٍ كبير على التعليم، فإن المؤشرات لا تعكس هذه التغيرات بشكل كافٍ لذا يجب أن تتضمن مؤشرات تتعلق باستخدام التكنولوجيا في التعليم، وكيفية دمجها في المناهج الدراسية لتحسين تجربة التعلم.

من المهم الإشارة أيضًا إلى أن بعض المؤشرات تتعلق بالاعتماد المؤسّسي أكثر مما تتعلق بالاعتماد البرامجي. على سبيل المثال، المؤشر الذي يشير إلى توفير مكان يحتوي على عدد كافٍ من الكتب والمراجع والدوريات قد يبدو غير مناسب، لأنه ليس العدد الكافي من الكتب هو المعيار الرئيسي، بل نوعية العلاقة بين هذه الكتب والمراجع وبين البرنامج المراد تقييمه. إذا كان هناك عدد كبير من الكتب، لكنها غير مرتبطة بالبرنامج، فهذا لا يساهم في تحسين جودة التعليم. كذلك، العديد من مؤشرات المعيار الخامس المتعلقة بالمرافق وخدمات الدعم التعليمية تركز على القدرة المؤسّسية، وليس الفعالية التعليمية. هذا الفارق يُبرز أهمية إعادة تقييم المؤشرات لتحديد مدى ملاءمتها للاعتماد البرامجي، وتجنب التشويش في المؤشرات.

بناءً على هذه التحليلات، يتضح أن المؤشرات كانت بحاجة إلى تحسينات متعددة تشمل التوجيه، الابتكار، التنوع، الربط بين البحث والتدريس، وآليات المتابعة. هذه التحسينات ستعزّز من فعالية المؤشرات، وتساعد في تحسين جودة التعليم في برامج الدراسات العليا

قراءة نقدية لمعايير الاعتماد البرامجي - برامج الدراسات العليا الصادرة في العام 2023م

على الرغم من تقليص عدد المؤشرات من (144) مؤشر في معايير 2016م إلى (139) مؤشرًا في 2023م، إلا أن هذا التقليص لا يعتبر كبيرًا بما يكفي لحل الإشكاليات المستمرة، ما زالت البرامج تواجه تحدّيات تتعلق بتكرار الأدلة والوثائق المطلوبة، مما يضيف عبئًا إضافيًا على المؤسّسات. على سبيل المثال، يتكرر الطلب على توفير أدلة مثل التغذية الراجعة من أصحاب العلاقة، وهو ما يتطلبه المؤشر الأول في معيار البرنامج

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v18i65.3859

التعليمي. يُظهر هذا التكرار غياب التنسيق والوضوح في متطلبات الاعتماد، مما يخلق ارتباكًا لدى البرامج بشأن ما إذا كان يجب عليها تقديم أدلة للمؤشرات أو وثائق الاعتماد.

علاوةً على ذلك، يتطلب الاعتماد البرامجي ما يصل إلى (46) وثيقة، مما يُعتبر عبئًا ثقيلًا على المؤسّسات، هذا العدد الكبير من الوثائق قد يؤدي إلى نوع من الارتباك، حيث تطرح تساؤلات حول ما إذا كانت الأدلة المطلوبة كافية للمؤشرات أو إذا كانت هناك وثائق إضافية يجب توفيرها، ويُشير هذا الوضع إلى ضرورة إعادة النظر في متطلبات الوثائق، بحيث يجب أن تكون واضحة ومحددة دون إدخال تعقيدات إضافية.

من الملاحظ أيضًا أن مراجع هذه المعايير لم تشر إلى المعايير الأولى الصادرة في عام 2012م، بينما تمّ التركيز على معايير 2016م. يُظهر هذا التوجه نقصًا في الاستفادة من التراكم المعرفي، مما يُشير إلى أن بناء هذه المعايير لم يكن قائمًا على أساس التطور المستمر أو التحسين، وهذا قد يثير تساؤلات حول فعالية هذه المعايير في تحسين الجودة التعليمية.

إضافةً إلى ذلك، هناك حاجة ملحة لتطوير آليات واضحة لتقييم فعالية البرامج التعليمية في تلبيتها لاحتياجات المجتمع وسوق العمل، رغم أن هناك إشارة إلى أهمية ذلك في معيار البرنامج التعليمي، إلا أنه يتطلب إجراءات أكثر وضوحًا ومرونة كما ينبغي أن تتضمن المعايير آلية لتحديث المناهج الدراسية بشكل دوريّ بناءً على التغذية الراجعة من أصحاب العلاقة، وليس فقط الاعتماد على دراسات سابقة.

علاوةً على ذلك، ثمة خلط بين مؤشرات الاعتماد المؤسسي والبرامجي، مع ضعف في قياس الفعالية التعليمية والابتكار. لذا، نوصي بتنقية المعايير من الغموض والتكرار، مع ضرورة تدقيقها لغوياً لضمان الدقة والشمول؛ كاستخدام مصطلح (الطلبة) بدلاً من (الطلاب) لضمان الدلالة على الجنسين وتعزيز الاتساق الصياغي.

وبشكل عام، يتضح أن هناك حاجة لتطوير شامل لمعايير الاعتماد البرامجي للدراسات العليا، بحيث تكون أكثر وضوحًا وفعالية وملاءمة مع احتياجات البرامج التعليمية وتوجهاتها المستقبلية.

تحديات تطبيق معايير الجودة والاعتماد في الدراسات العليا

بناء على ما سبق يمكن رصد عدد من التحديات المهمة التي تواجه تطبيق معايير الجودة والاعتماد في برامج الدراسات العليا :

1. عدم الالتزام بالتراتبية القانونية في إصدار قرارات فتح البرامج، حيث يتم القفز أحياناً على مرحلة التدقيق المسبق من مركز ضمان الجودة، مما يضعف هيبة اللوائح المنظمة.
2. الاعتماد على فرق عمل موحدة لإعداد أدلة الجودة لمختلف المراحل التعليمية (من الأساسي إلى العالي) في نسختي 2016 و2023؛ مما أدى إلى تغييب الخصوصية الأكاديمية والبحثية الدقيقة التي تتطلبها برامج الدراسات العليا. وفي هذا السياق يرى مرجين (4) أنه عند مراجعة المعايير التي تم إصدارها منذ عام حتى 2016، نكتشف أن نفس اللجان وضعت معايير التعليم الأساسي والثانوي والجامعي، مما أفضى إلى تعليب المعايير واستخدام قوالب جامدة لا تراعي احتياجات مختلف الفئات التعليمية. فنجدهُم لا يُراعون اختلافات التلميذ في المرحلة الأساسية عن الباحث في مرحلة الدكتوراه، مما قد يحد من فاعلية تلك المعايير في تحقيق الجودة المطلوبة؛ حيث يكمن الخطأ الأكاديمي في هذا التداخل في تجاوز التباين الجوهري بين الأهداف الفلسفية للمرحلتين؛ فبينما يرتكز التعليم الجامعي على نقل المعرفة وتلقين المهارات، تهدف الدراسات العليا أساساً إلى إنتاج المعرفة والابتكار البحثي، وهو ما يتطلب معايير مستقلة وحساسة لخصوصية البحث العلمي بعيداً عن القوالب التعليمية النمطية.

3. الافتقار إلى أدلة تفسيرية تحدد الأوزان والقيم الكمية للمؤشرات، مما ترك باب التأويل مفتوحاً لتقديرات المدققين الشخصية، وأدى إلى غياب الموثوقية والنمطية في التقييم.
4. وجود مؤشرات فضفاضة (غير محددة إجرائياً)؛ مما يجعلها عرضة لاختلاف التفسيرات بين المدققين ويُفقد عملية الاعتماد موضوعيتها. وللتدليل على إشكالية (الضبابية الإجرائية) و (التعقيد اللفظي) التي وسمت المعايير الليبية؛ قام الباحثان بتشريح عينة من المؤشرات الواردة في دليل عام 2023م، وتحليلها نقدياً لإبراز الفجوة بين النص الورقي والتطبيق الفعلي. ومثال ذلك: تحليل المؤشر رقم (1) في معيار ضمان الجودة والتحسين المستمر، الذي ينص على: "للبرنامج نظامٌ داخليٌ لضمان الجودة، والتحسين المستمر". إن هذا المؤشر يجسد ذروة الجودة الورقية؛ فهو يركز على الوجود الهيكلي؛ أي ربما مجرد توفر مكتب أو لائحة) بدلاً من الفاعلية التشغيلية. وتكمن الضبابية هنا في غياب مؤشرات أداء كمية (KPIs) تحدد ماهية هذا النظام ومعايير نجاحه، مما يجعله عرضة للتأويل الشخصي للمدققين، ويحوله من أداة للتطوير إلى إجراء إداري شكلي يفتقر لآليات قياس التحسين المستمر فعلياً.
5. كثرة المؤشرات والمستندات المطلوبة التي تثقل كاهل البرامج الأكاديمية، مما حوّل الجودة إلى عمل ورقي بيروقراطي يدفع المؤسسات للزهد في تطبيقها أو التحايل عليها.
6. نقص الخبرة التخصصية والمهنية لدى بعض فرق التدقيق في فهم طبيعة البرامج المتقدمة، مما يؤثر سلباً على دقة ومصداقية التقارير النهائية.
7. غياب التكامل الإجرائي بين الإدارات الفنية بوزارة التعليم العالي ومركز ضمان الجودة، مما يؤدي إلى تضارب في القرارات وإطالة أمد الإجراءات الإدارية.
8. كما يشير مرجين (4) إلى غياب الحوكمة في اختيار فرق إعداد المعايير، حيث تختار هذه الفرق في كثير من الأحيان بناءً على العلاقات الشخصية. يمثل هذا الواقع ضعفًا جوهريًا، إذ قد يتم تفصيل المعيار أحيانًا ليناسب مؤسسات بعينها، مما يسهل إمكانية التحايل الأكاديمي.

النتائج وأهم التوصيات لتحسين معايير الاعتماد البرامجي لبرامج الدراسات العليا:

أهم النتائج:

في سياق مراجعة البرامج المعتمدة وغير المعتمدة في الدراسات العليا، يظهر من البيانات الحالية أن هناك (305) برنامج ماجستير و(113) برنامج دكتوراه، بينما عدد البرامج المعتمدة لا يتجاوز (4) في الماجستير و(2) في الدكتوراه، وهذا يعني أن نسبة الاعتماد للبرامج في الماجستير تبلغ حوالي (1.31٪)، وللدكتوراه حوالي (1,77٪)، هذه النسب توضح الفجوة الكبيرة في الاعتماد البرامجي، مما يستدعي اتخاذ إجراءات فورية لتحسين المعايير وآليات التقييم. وعموماً يُمكن رصد عدد من الملاحظات أهمها:

1. تكرار نفس المؤشرات بين معايير 2016م و2023م يُشير إلى عدم التجديد أو الابتكار في صياغة المعايير، مما قد يؤدي إلى نقص في الفعالية، لذلك ينبغي الاستعانة بمجموعة خبراء من خلفيات متنوعة لضمان شمولية المعايير.
2. الحاجة إلى مراجعة المعايير بحيث تتماشى مع المعايير الإقليمية والدولية، مما يساعد في تعزيز الاعتراف الدولي بالبرامج.
3. وجود الفجوات في آليات التقييم تشير إلى الحاجة لتطوير نظام تقييم شامل يتضمن أدوات قياس فعّالة للمخرجات التعليمية.

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v18i65.3859

4. تضمين مؤشرات تدعم الابتكار في التعليم وتكنولوجيا المعلومات يمكن أن يُعزّز من جودة التعليم.

التوصيات المقترحة لتطوير معايير الدراسات العليا:

أولاً: على المستوى المعياري والتشريعي

1. تطوير إطار وطني موحد للمعايير يتجنب التكرار البنيوي، مع التركيز على مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs)التي تقيس جودة المخرجات بدلاً من ضخامة الملفات الورقية.
2. تبسيط إجراءات التدقيق والاعتماد لتقليل العبء الإداري، بما يضمن سرعة الاستجابة لطلبات فتح البرامج دون الإخلال بمتطلبات الجودة.
3. إدراج معايير تقيم مدى دمج تكنولوجيا المعلومات والتعليم الذكي في مناهج الدراسات العليا، ودعم التحول نحو البحث العلمي الرقمي.

ثانياً: على مستوى الأداء الأكاديمي والبحثي

1. اعتماد آليات تقييم شاملة لأعضاء هيئة التدريس تربط بين نشاطهم البحثي المنشور عالمياً وبين فعاليتهم في الإشراف الأكاديمي والتدريس.
2. وضع استراتيجيات علمية لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بجودة الرسائل العلمية ومدى مساهمتها في حل مشكلات واقعية.

ثالثاً: على مستوى الشراكة المجتمعية والطلابية

1. مأسسة عملية استطلاع آراء طلبة الدراسات العليا بشكل دوري ومنتظم، وإشراكهم في تقييم جودة الخدمات التعليمية والبحثية المقدمة لهم.
2. تفعيل الشراكات مع المؤسسات العامة والخاصة عبر مجالس استشارية لضمان توافق تخصصات الدراسات العليا مع متطلبات التنمية الوطنية.

رابعاً: على مستوى الدعم والتمكين

1. ضرورة إعادة تشكيل فرق صناعة المعايير عبر استقطاب نخبة من خبراء البحث العلمي والدراسات العليا، مع تأسيس مجالس استشارية تخصصية (طبية، هندسية، إنسانية)؛ لضمان صياغة معايير نوعية تكسر القوالب النمطية وتراعي الخصوصية البحثية لكل مجال علمي مأسسةً للجودة التخصصية.
2. إطلاق برامج تدريبية مكثفة تستهدف عمداء الدراسات العليا ومنسقي الجودة بالجامعات حول منهجية تطبيق المعايير المطورة وكيفية إعداد ملفات الاعتماد.
3. أتمتة تدفق ملفات فتح البرامج بين إدارة الدراسات العليا بالوزارة ومركز ضمان الجودة لضمان الشفافية وتتبع المسار الإجرائي للملفات.

أخيراً، إن الارتقاء بمعايير الاعتماد البرامجي في ليبيا ضرورة استراتيجية تتجاوز الإجراء التقني إلى المراجعة الشاملة القائمة على المرونة والشفافية. إن تبني هذه الرؤية هو السبيل لضمان مخرجات بحثية متميزة تلبي تطلعات المجتمع وتحقق أهداف التنمية المستدامة.

المراجع

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسّسات التعليمية والتدريبية. مؤشرات تدقيق محاور الاعتماد البرامجي لبرامج الدراسات العليا. طرابلس، ليبيا؛ 2012.

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسّسات التعليمية والتدريبية. معايير الاعتماد المؤسّسي والبرامجي لمؤسّسات التعليم العالي. طرابلس، ليبيا؛ 2016.

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسّسات التعليمية والتدريبية. معايير الاعتماد البرامجي للتعليم العالي – دراسة جامعية – ودراسات عليا. طرابلس، ليبيا؛ 2023.

مرجين حس. أزمة الحوكمة في معايير الاعتماد الليبية: إشكالية الدمج بين صياغة المعايير وتطبيقها والرقابة عليها . مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية . استشهد في 2026 مايو 02]؛ العدد 8561. متاح من: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=898144

ليبيا . قرار رقم (164) لسنة 2006م بإنشاء مركز ضمان جودة واعتماد مؤسّسات التعليم العالي إنترنت . 2006. متاح من: https://goo.su/YyWx

ليبيا. قانون رقم (18) لسنة 2010م بشأن التعليم. مؤتمر الشعب العام؛ 2010. متاح من: lawsociety.ly . تاريخ الوصول: 11 مايو 2024 .

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسّسات التعليمية والتدريبية. المؤسّسات الحكومية المعتمدة. إنترنت 2025 .استشهد في 02 مايو 2024 متاح من: https://2u.pw/xcVR2

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v18i65.3859